

# أثر جودة التحاسب الضريبي في الحد من عدم تماثل المعلومات دراسة ميدانية

عبد الرحمن البكري منصور

محمد الطيب الياس

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م

العدد: 10



كلية الدراسات العليا

جامعة النيلين

## أثر جودة التحاسب الضريبي في الحد من عدم تماثل المعلومات

### دراسة ميدانية

عبد الرحمن البكري منصور

محمد الطيب الياس

كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

بريد الكتروني [wadatayib872@gmail.com](mailto:wadatayib872@gmail.com)

### المستخلص

هدفت الدراسة بصورة أساسية لدراسة أثر جودة التحاسب الضريبي في الحد من عدم تماثل المعلومات ، والتي تحقق مزايا و فوائد لبعض المستخدمين على حساب البعض الآخر ومن هؤلاء المستخدمين ديوان الضرائب السوداني . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بوضع واختبار مجموعة من الفرضيات ترتبط بمتطلبات جودة التحاسب الضريبي وظاهرة عدم تماثل المعلومات . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة معنوية بين جودة التحاسب الضريبي وتقليل حالة عدم تماثل المعلومات ولتحقيق جودة التحاسب الضريبي أوصت الدراسة بضرورة التطوير والتأهيل المهني المستمر للعاملين بإدارة التفتيش والمراجعة بديوان الضرائب وتوفير بيئة عمل ملائمة لعملية التحاسب الضريبي

الكلمات المفتاحية: جودة التحاسب الضريبي ، عدم تماثل المعلومات

### أولاً : الاطار المنهجي للدراسة :

#### تمهيد:

تعاني الجهات الخارجية والمستخدمة لمعلومات التقارير المالية والمستفيدة منها من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن هذه الجهات ديوان الضرائب ، فقد تقوم الإدارات بممارسة هذه الظاهرة والتي قد تترك تأثيراً على قرارات مستخدمي التقارير المالية بما فهم الإدارة الضريبية . حيث تقوم الإدارة الضريبية بعملية التحاسب الضريبي لكافة الممولين ، فلا بد أن تكون هذه العملية الخاصة بالتحاسب الضريبي تتصف بالجودة وذلك لأن جودة التحاسب الضريبي تسهم في فرض ضريبة عادلة تتناسب ومراكز الممولين المالية .

#### مشكلة الدراسة :

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في عملية التحاسب الضريبي ، فالمعلومات الموثوق فيها تؤدي إلى تحاسب ضريبي جيد وعادل ، ولكن بعض الإدارات تمارس ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يؤثر سلباً على ربط الضريبة وبالتالي الضريبة المدفوعة للديوان ، لذا لزم على إدارة ديوان الضرائب رفع كفاءة الفاحص الضريبي ليقوم بتحاسب ضريبي ذو جودة عالية يمكن من الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات . عليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال إثارة التساؤلات التالية :

-هل توجد علاقة بين جودة التحاسب الضريبي والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ؟

- هل لدى العاملين بإدارة المراجعة والتفتيش بديوان الضرائب السوداني القدرة على تحقيق جودة التحاسب الضريبي ؟

#### أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من الآتي :  
 . بيان ما إذا كانت التقارير المالية المقدمة لأغراض التحاسب الضريبي تحتوي على ممارسة ظاهرة عدم تماثل المعلومات .  
 . ندرة البحوث التي تطرقت لموضوع جودة التحاسب الضريبي في الحد من ممارسة ظاهرة عدم تماثل المعلومات .  
 . من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات في القوائم المالية.

#### أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-  
 . تحديد ظاهرة عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية لأغراض التحاسب الضريبي .  
 . معرفة ما إذا كان العاملون بإدارة الضرائب من مفتشون ومراجعون لديهم القدرة على تحقيق جودة التحاسب الضريبي .

## 3. هالة (2013)

تناولت الدراسة أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار المفاهيمي لعدم تماثل المعلومات ومعرفة وسائل الحد من تلك الظاهرة وإجراء دراسة على عينة من الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري .  
وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها :

- إن عدم تماثل المعلومات هو سلوك متعمد من قبل أطراف تمتلك ميزة معلومات بهدف تحقيق عائد غير عادي على حساب أطراف أخرى لا تمتلك تلك الميزة .
- إن الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية يقود إلى الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم وزيادة حجم التداول مما يحقق درجة عالية من السيولة ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة السوق .

## 4. محمود (2013)

تناولت الدراسة دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وإنعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات تطبيقه ومراحل تطوره وأهميته ، ودوره في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال ، وإنعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري .  
وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها :

- إن ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، هو وجود ميزة معلوماتية لأحد طرفي التعامل ، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة في إتمام الصفقات .
- إن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تخلق بعض السلبيات ، أهمها زيادة تكلفة رأس المال وإنخفاض كفاءة سوق رأس المال بسبب المتاجرة في المعلومات الداخلية .

## 5. محمد (2016)

تناولت الدراسة نموذج مقترح للتحاسب الضريبي لتحفيز تمويل التنمية بنظام (B.O.T) ،  
وهدفت الدراسة إلى عدد من الأهداف تمثلت في :

- معرفة الإطار المفاهيمي لنظام (B.O.T) من حيث التعريف ، أطرافه ، وخصائصه ، ومزاياه .
- التعرف بعملية التحاسب الضريبي كمرشد التحاسب عن نظام (B.O.T) .
- تطوير نموذج ملائم للتحاسب الضريبي للمشروعات الممولة بنظام (B.O.T) .

. بيان طبيعة العلاقة بين جودة التحاسب الضريبي وظاهرة عدم تماثل المعلومات .

## فرضيات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لإختبار الفرضيات التالية :  
. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي ودرجة تماثل المعلومات المحاسبية .  
. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي وموثوقية المعلومات المحاسبية .

## منهج الدراسة :

سوف يستخدم في هذه الدراسة المناهج الآتية:

1. المنهج الإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة وصياغة فرضياتها .
2. المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة .
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة .
4. المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دراسة الحالة وإختبار الفرضيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :

## 1. ياسر (2006)

تناولت الدراسة إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. وهدفت الدراسة إلى عرض وتحليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات والمضاربة بإستخدامها وأيضاً تقديم إطار مقترح شامل للإفصاح يشمل حجم الإفصاح وتوقيته للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وخلصت الدراسة إلى أن مشكلة عدم تماثل المعلومات لها جانبين هي : عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ( مشكلة المعلومات الداخلية ) وعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين أنفسهم (مشكلة تسريب المعلومات ) وهذا ما يؤدي إلى المضاربة في المعلومات من قبل الإدارة .

## 2, السيد (2008) :

تناولت الدراسة دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال . كما هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى الإختبار الميداني لدور التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق ، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

- نشر التقارير المالية للشركات المصرية وما تحويه من معلومات لا يؤدي إلى إنخفاض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق بعد النشر عما كانت عليه من قبل النشر
- تزايد إحتمال وجود هذه النوعية من المعلومات في السوق المصري في حدود إنخفاض الشفافية للإفصاح في التقارير المالية المنشورة نتيجة لعدم الإلتزام بحوكمة الشركات .

كما عرف التحاسب الضريبي بأنه الشق الفني التطبيقي الذي يتفاعل في سبيل إنجازه الخبرة الفنية والمحاسبية والقانونية لترجمة أهداف المشرع الضريبي . (أبو طيل ، 1979 ، ص ، 152 ) .

ومن خلال التعريف السابق يرى الباحثان أن التحاسب الضريبي ما هو إلا تطبيق لإجراءات وقواعد المحاسبة الضريبية وهذا التطبيق لا بد إن يكون في ظل وجود الخبرة الفنية والمحاسبية لمُتَحَصِّلِي الضريبة . ويمكن تعريف التحاسب الضريبي بأنه الخطوات التي تزيد طمأنينة الفاحص الضريبي في صحة ما أورده الممول من بيانات وحسابات للديوان .

### أهمية التحاسب الضريبي :

تتبع أهمية التحاسب الضريبي من انه يلزم الإدارة بالاستقلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة كفوة ويجبرها أيضاً على عمل تحليل للإنحرافات الناتجة عن تطبيق الخطة إن وجدت ، وتحديد الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق أهداف الخطة والعمل على معالجتها بصورة سريعة وكفوة ( علي ، د: ن ، ص 12 ) .

كما أن التحاسب الضريبي يمكن شركات المساهمة العامة بشكل عام والشركات المدرجة في السوق المالي بشكل خاص ، من العمل على توجيه إستثماراتها في المجالات التي تحقق لها وفورات ضريبية . وأيضاً من أهميته أنه يعمل على تحقيق الأهداف التي وضعت من قبل الدولة بخصوص تشجيع الإستثمار وتحقيق التنمية الإقتصادية . ( الحاج ، 2015 ، ص 35 )

### إجراءات التحاسب الضريبي

التحاسب الضريبي يعتبر جوهر العمل في ديوان الضرائب ولا تتم عملية التحاسب الضريبي إلا بتوفر المستندات والدفاتر المنتظمة ، فمعني التحاسب هو حسب المال أو عده أو أحصاه أي بمعني تسوية الحساب مع شخص آخر وعلى هذا يمكن القول بأن التحاسب الضريبي هو تسوية الحساب بين ديوان الضرائب والمكلفين . ( حسن ، د: ت ، ص 3-4 )

إن الإرتباط القائم بين المحاسبة الضريبية والنظرية العامة للمحاسبة ومجالات المعرفة المحاسبية المرتبطة بها لم يأتي بمجرد الصدفة لكن هذا الإرتباط قد ساهم في حل المشاكل التي تعجز النصوص عن إبداء الرأي فيها، مثلا التحاسب الضريبي، فالمحاسب الضريبي يقع عليه عبء تجميع وتحليل البيانات التي تساهم في حصر المكلفين داخل المجتمع الضريبي وقياس الدخل والتصرفات الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى هذا فإن المحاسب الضريبي قد ويوكل إليه مهمة تنظيم دفاتر المكلفين واختبار المجموعة الدفترية والدورات المستندية التي تناسب وطبيعة النشاط الذي يزاوله المشرع ويرى المحاسب الضريبي عند إختياره السجلات والدورات المستندية ما يتطلبه قانون الدفاتر التجارية والتشريعات الضريبية ولا يقف دور المحاسب الضريبي عند هذا الحد بل يقوم بإعداد إقرارات المكلفين وإعتمادها ويقصد بإعتماد الإقرار الضريبي من محاسب الضرائب الإعتراف

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المعالجة التي يتبناها النموذج المقترح تتمشى مع عملية التحاسب الضريبي التي يركز عليها تحديد العبء الضريبي ، مما يجعلها وسيلة تتفوق في مجال جذب الإستثمارات لتمويل التنمية بنظام (B.O.T) .

6. عبد الرحمن (2017 م) :

تناولت الدراسة أثر خصائص المراجعة الداخلية في تحقيق كفاءة التحاسب الضريبي وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور خصائص المراجعة الداخلية في التحاسب الضريبي والتعرف على مدى إستقلالية المراجع الداخلي في عمليات التحاسب الضريبي .وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : قياس الإيرادات الخاضعة للضريبة يؤدي إلى كفاءة التحاسب الضريبي . إلمام المراجع الداخلي بالتطورات في معايير المراجعة يؤدي إلى توفير معلومات تساعد في دقة التحاسب الضريبي .

### ثالثاً : الإطار النظري

#### مفهوم التحاسب الضريبي :

هناك عدة تعريفات للتحاسب الضريبي وفيما يلي يستعرض الباحثان أهم تلك التعاريف على النحو التالي :

عرف على أنه عملية يقصد بها بشكل عام التنظيم الفني للضريبة والذي يتناول كيفية قياس الدخل الخاضع للضريبة ، وربط الضريبة وتحصيلها نتيجة هذا القياس . (سعود ، 2011، ص 241) .

كما عرف أيضاً : هو عبارة عن تسوية الحسابات بين مصلحة الضرائب والممولين وبذلك يشمل التحاسب الضريبي عمل مصلحة الضرائب منذ تقديم الإقرارات الضريبية وحتى ربط الضريبة نهائياً. (كمال ، 1975 ، ص 6 ) ويرى آخر أن التحاسب الضريبي تتضمن نطاق الدراسة فيه وقائع معينة يقوم المحاسب الضريبي بدراستها بوصفه متخصصاً مكلفاً من قبل الإدارة الضريبية وتمثل هذه الوقائع في فحص سجلات ودفاتر ممولي الضرائب والإطلاع على المستندات المؤيدة للعمليات التي تمت خلال الفترة محل الفحص والحصول على أدلة وقرائن الإثبات .وبصفة عامة يهدف التحاسب الضريبي الذي يقوم به الفاحص الضريبي إلى التحقق من سلامة تطبيق أحكام التشريع الضريبي ومتابعة محاولات التهرب الضريبي من أداء الضريبة كما يهدف إلى التحقق من سلامة وأمانة إقرارات الممولين ويرى إن عملية التحاسب الضريبي لا تتم إلا بتحقيق الموافقة للمنشأة على الضريبة ولا تقتصر على فحص إقرارات الممولين الذين يلزمون بمسك دفاتر وسجلات منتظمة وتحدد نتائج أعمالهم على أساس الحسابات الختامية التي يعدونها بل تشمل إلى جوار هؤلاء جمهور الممولين الذين لا يحتفظون بسجلات ودفاتر أو يمسون مجموعة غير كاملة من الدفاتر و السجلات فتقدر الضرائب عليهم وفقاً لأسس متعارف عليها تختلف بالطبع باختلاف طبيعة النشاط الذي يزاوله الممول .(متولي ، 1983 ، ص 21) .

شاع مصطلح عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة وخاصة دراسة Akerlof في العام 1970م والذي فاز بجائزة نوبل ، حيث قام بتأصيل مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في السوق بالتطبيق على سوق السيارات المستعملة .

وعرف Akerlof عدم تماثل المعلومات بأنها الحالة التي تتميز بامتلاك الأشخاص المختلفة لمعلومات مختلفة بخصوص شئ معبر ، فالعاملين في الشركة لديهم معلومات بخصوص قدراتهم أكثر من تلك التي تمتلكها إدارة الشركة. (عبيد ، 2008 ، ص ، 130).

وعرفها آخر بأنها مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المتنوعة المختلفة بشأن المعاملات والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في اتمام الصفقات (يسن ، 2013 ، ص 52).

وعرفت أيضا بأنها حيازة مستمرة أو أكثر على معلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات بعد ، وإن درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط مما يؤثر على قدرتهم بشأن التمييز بوضوح بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية المقدر عنها. (السيد ، 2005 ، ص 7).

وهي أيضا حيازة أحد أطراف التعاملات التجارية لمعلومات إما غير متوفرة أو أفضل أو أكثر تفصيلا عن المعلومات المتوفرة للطرف الآخر. (الدهراوي ، ص 43)

كما تم تعريفها أيضا بأنها مقدار الاختلاف من حجم المعلومات المتاحة للأطراف المتنوعة المختلفة بشأن المعاملات ، والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في إتمام الصفقات. (يسن ، 2013 ، ص 52) .

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحثان أن عدم تماثل المعلومات يعني وصول معلومات للجهات الخارجية كل على حده ، أي تؤثر هذه المعلومة على قرارات تلك الجهاز كل حسب ما تتوفر لديه من معلومة . ولذلك لا تصدر قرارات حتى وصول تلك المعلومات والتي لا تصل لكل الأفراد في ذات التوقيت . ويمكن القول بأن المساواة بامتلاك أي معلومة بين إدارة المنشأة والأطراف الخارجية هذه حالة أما الحالة الثانية عدم المساواة في المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية وهنا يظهر عدم التماثل في المعلومات .

**مقاييس ظاهرة عدم تماثل المعلومات :**

يتم قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات وفق مقاييس محددة والتي تعطي مؤشراً حول معرفة مدى ممارسة المنشأة لهذه الظاهرة وتتمثل تلك المقاييس في الآتي :

**1- حجم التداول في المعلومات :**

يعتبر حجم التداول في المعلومات من المؤشرات التي يستدل منها على درجة عدم تماثل المعلومات . حيث يرتبط حجم التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات . مفهوم وصول المعلومات الى كل المتعاملين داخل سوق

الصریح منه بأن صافي الربح أو صافي الإيراد الخاضع للضريبة قد تم بما يتفق مع أحكام التشريع الضريبي ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها. (متولي ، 1983 ، ص 18)

أما أ. د. عيسى أبو طبل فيرى أن الأصل أن تتم عملية التحاسب الضريبي سنوياً بالنسبة للمكلفين الخاضعين للضرائب على الإيرادات التي تفرض على ما يحققه المكلف من أرباح أو إيرادات سنوية ، وقد تتم كلما تحققت الواقعة المنشأة للضريبة ، وهنا تنشأ عملية التحاسب الضريبي بين ديوان الضرائب وبين المكلفين بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، (أبو طبل ، 1979 ، ص ص 152-153) .

يرى الباحثان أنه مما تقدم يمكن تلخيص إجراءات التحاسب الضريبي للضريبة في الآتي :

1- فحص القرارات الضريبية للمكلفين.

2- تحديد الدخل الخاضع للضريبة .

3- تحديد مقدار الضريبة .

4- تحصيل الضريبة من المكلفين بدفعها .

**أهداف التحاسب الضريبي :**

تستهدف عملية التحاسب الضريبي تحقيق أهداف عديدة منها مايلي :

التحقق من أن السجلات والدفاتر سواء ألياً أو يدوياً منتظمة من حيث الشكل وحصره وفقاً للقواعد والأصول القانونية والمحاسبية والتي تنظم طريقة الحفظ والقيود .

التحقق من صحة دقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والقيود بالدفاتر والكشوفات والسجلات ومدى الإعتماد عليها للوصول إلى الأرباح الحقيقية أو الخسائر .

التأكد أن هذه السجلات أو الكشوفات خالية من أي أخطاء أو تلاعب أو تزوير .

معالجة كل ما جاء بالدفاتر والسجلات وتصحيحها من وجهة النظر الضريبية كأن يراعى فعلاً مبدأ إستقلال السنوات الضريبية وتحديد الإيرادات المتنوعة التي تدخل في وعاء الضريبة وفقاً للقانون. (السباقي ، 2005 ، ص 9) .

ورأى آخر أن التحاسب الضريبي يهدف إلي التحقق من سلامة وأمانة إقرارات المكلفين كما يهدف إلي التحقق من سلامة تطبيق أحكام التشريع الضريبي وتتبع محاولات التهرب من أداء الضريبة ويقوم المحاسب الضريبي بمتابعة ما ينشأ من خلاف بين المكلف وديوان الضرائب وفي مثل هذه الأحوال يقدم المحاسب الضريبي مذكرات الاعتراض والطعن في التعديلات التي يجريها الفاحص الضريبي على إقرار المكلف وما قد يجريه من ربط قد يكون مخالفاً للحقيقة. (متولي ، وآخرون ، د: ت ، ص ص 9 – 10).

**مفهوم ومقاييس وأثار عدم تماثل المعلومات :**

**مفهوم عدم تماثل المعلومات :**

ويرى احد الكتاب أن هذه الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات يمكن تقسيمها إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : ويرى أن عدم تماثل المعلومات بأشكالها المختلفة تؤدي إلى تحقيق عائد غير عادي لبعض الأطراف على حساب أطراف أخرى من خلال معرفتهم المبكرة بمعلومات عن أداء الشركة ، وأن ما سبق يترك تأثيراً سلبياً على كل المتعاملين الخارجين والإقتصاد القومي .

الاتجاه الثاني : ويرى إمكانية معرفة السوق للمعلومات الخاصة واستيعابها ، وهنا يجعل من الصعب تحقيق عائد غير عادي للمتعاملين وذوي المعلومات على حساب غيرهم .(الدهراوي مرجع سابق ، ص 49).

كما أن وجود حالة عدم التماثل للمعلومات في سوق رأس المال سواء كان بين إدارة الشركة والمستثمرين أو بين المستثمرين أنفسهم يمكن أن يترتب عليها عدداً من الآثار غير المرغوب فيها سواءاً على مستوى الشركة ذاتها أو مستوى سوق رأس المال الذي تعمل فيه .

#### طرق ووسائل الحد من عدم تماثل المعلومات :

تعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر التي نالت إهتماماً ملحوظاً من قبل المهتمين لذلك بحثت جهات عديدة عن وسائل للحد من هذه الظاهرة فنجد أن وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات تقسم إلى نوعين هما :

– الإختيار غير الملائم .

– التخلخل الأخلاقي .

#### أولاً : الإختيار غير الملائم :

تتمثل تلك المشكلة في حيازة الإدارة والأطراف الداخلية الأخرى لمعلومات حول الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة لم تصل إلى الأطراف الخارجية ، حيث يمتلك ذلك الطرف تلك المعلومات لتحقيق ميزة نسبية على حساب الطرف الثاني بالشكل الذي يترك أثراً وتأثيراً واضحاً على قدرة هؤلاء على إتخاذ قرارات جيدة ، ومن ثم يصبح إختيارهم غير ملائم لذلك تلعب المحاسبة دوراً هاماً في الحد من تلك المشكلة من خلال دورها في تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة وذلك خلال وسيلتين هما :

أ. التوسيع في الإفصاح المحاسبي .

ب. تفعيل دور إدارة المعرفة المحاسبية .

#### ثانياً : التخلخل الأخلاقي :

تظهر هذه المشكلة واضحة في ظل صعوبة رقابة أداء الإدارة والتأكد من قيامها بواجباتها على أكمل وجه ، ولذلك نجد أن تحفيز الإدارة بشأن توفير معلومات تترك تأثيراً إيجابياً على قيمة الشركة فمثلاً زيادة كمية المعلومات الموثوق فيها سوف تزيد من ثقة المستثمرين مما يعود بالزيادة على أسعار الأسهم وانخفاض تكلفة رأس المال ، وهذا يؤدي إلى دعم ربحية الشركة وقيمتها ثم دعم القيمة السوقية للمديرين . ( أحمد ، 2013 ، ص 195

الأوراق المالية يعني إما انسجامهم من السوق نهائياً أو إنخفاض حجم المتعاملين ذوي المعلومات في السوق . ( ناجي ، 2015 ، ص 96 )  
هنا يرى الباحثان أن عدم وصول المعلومات إلى الإدارة الضريبية وممارسة عدم التماثل في المعلومات يؤثر على قرار ربط الضريبة .

#### 2- ربحية التداول الداخلي :

ويقوم هذا المقياس على فكرة أن الأرباح الداخلية ذات صلة بالمعلومات حيث أرباح التداول الداخلي بدرجة التباين في المعلومات بين الإدارة والأطراف الجارجية ( ناجي ، 2015 ، ص 96 )

#### 3- تنبؤات المحللين الماليين :

ويقوم هذا المقياس على وجود علاقة عكسية بين دقة وتطابق تنبؤات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات ، فكلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات كلما انخفضت دقة تنبؤات المحللين وزادت درجة الاختلاف بين تنبؤات مجموعة من المحللين بشأن بند معين ، أيضاً كلما انخفضت درجة عدم التماثل زادت دقة التنبؤات وادى ذلك إلى تطابق تام بين تنبؤات المحللين في هذا البند.( السيد ، 2005 ، ص 12 )

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن هنالك علاقة عكسية بين ربط وتقديرها جيد في حال الضريبة وعدم تماثل المعلومات فيكون ربط الضريبة وتقديرها جيد في حال إنخفاض أو انعدام عدم تماثل المعلومات ، بينما يكون الربط بعيد عن الحقيقة إذا كان هنالك زيادة في عدم تماثل المعلومات .

#### الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات :

إن عدم تماثل المعلومات عندما يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر وأفضل من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى ، ويؤدي عدم التماثل إلى المخاطر التالية :

– سوء الفهم .

– سوء التفسير .

– سوء الأستنتاج والأستدلال .

إذاً في حالة عدم تماثل المعلومات فإن هذا سوف يؤدي إلى مخاطر غير مرغوب فيها مثل :

1- زيادة تكاليف العمليات .

2- تخفيض درجة السيولة للأوراق المالية .

3- إنخفاض حجم العمليات .

كل ما سبق ينتج عن عدم كفاءة بسوق رأس المال مما ينعكس ذلك على الإقتصاد القومي كله . (يسن ، ، ص 55)

مما سبق يخلص الباحثان إلى أن سوء الفهم أو سوء التفسير أو سوء الأستنتاج يأتي نتيجة لغياب المعلومات من حيث الكمية والجودة والتوقيت مما ينعكس سلباً على المفتش الضريبي الذي يبني قراره على المعلومات المقدمة من الممول .

و(27) مبحوث وبنسبة (14.2%) دبلوم عالي، و (47) مبحوث ماجستير وبنسبة (24.7%)، و دكتوراه (17) مبحوث و بنسبة بلغت (8.9%)، ويوجد(24) مبحوث من حملة مؤهلات أخرى من العينة المبحوثة بنسبة (12.6%).

يتضح مما سبق إن معظم أفراد العينة المبحوثة هم من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 75 مبحوث وبنسبة 39.5% وهو ما يعادل نصف العينة المبحوثة.

## 2. التخصص العلمي:

### الجدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
27.9%	53	محاسبة
22.1%	42	إدارة أعمال
12.1%	23	اقتصاد
13.2%	25	تكاليف ومحاسبة إدارية
15.3%	29	نظم معلومات محاسبية
4.2%	8	دراسات مالية ومصرفية
5.3%	10	أخرى
100%	190	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية،

2017م.

من خلال الجدول (2) يلاحظ الباحثان إن أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (53) مبحوث تخصص محاسبة وبنسبة (27.9%)، وعدد (42) مبحوث و بنسبة (22.1%) تخصص إدارة أعمال، وعدد (23) مبحوث و بنسبة (12.1%) تخصص اقتصاد ، وعدد (25) مبحوث وبنسبة (13.2%) تخصص تكاليف ومحاسبة إدارية، وعدد (29) مبحوث وبنسبة (15.3%) تخصص نظم معلومات محاسبية، وعدد (8) مبحوث وبنسبة (4.2%) تخصص دراسات مالية ومصرفية، كما يوجد من العينة المبحوثة (10) مبحوث من التخصصات أخرى وبنسبة (5.3%).

يرى الباحثان أن هذين النوعين يلقيان بظلالهما على قرارات الإدارة الضريبية حيث أن هنالك علاقة طردية بين عدم تماثل المعلومات وثقة الأطراف الخارجية – مثل الضرائب – في قوائم تلك الشركة فكلما زادت ظاهرة عدم التماثل للمعلومات زادت عدم ثقة الأطراف الخارجية بالشركة الشئ الذي سوف يؤثر سلباً على الشركة في مقبل الأيام من ناحية تقدير وربط الضريبة.

## الدراسة الميدانية

### إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحثان في هذا الدراسة وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أدياتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة.

### عينة الدراسة :

تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية التي تحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من مدير مالي، مراجع داخلي، محاسب مالي، محاسب تكاليف، رئيس قسم التكاليف، أكاديميين، أخرى لتحقيق أغراض الدراسة جمع البيانات :

تم توزيع عدد (200) استمارة على العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (190) استمارة لتحليلها، أي بنسبة (93%). أولاً: البيانات الشخصية:

### 1. المؤهل العلمي:

#### الجدول رقم (1)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
39.5%	75	بكالوريوس
14.2%	27	دبلوم عالي
24.7%	47	ماجستير
8.9%	17	دكتوراه
12.6%	24	أخرى
100%	190	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان ،بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،

2017م

من خلال الجدول (1) يلاحظ الباحثان إن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، نجد أن بكالوريوس (75) مبحوث وبنسبة بلغت (39.5%)



## 4. المسمى الوظيفي:

## الجدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:

النسبة المئوية	العدد	الوظيفة
23.2%	44	محاسب عام
8.9%	17	مراجع داخلي
5.8%	11	محاسب تكاليف
7.4%	14	رئيس قسم
38.4%	73	مدير مالي
4.7%	9	مراجع خارجي
11.6%	22	أخرى
100%	190	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية.

2017م.

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ الباحث أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، (44) مبحوث محاسب عام وبنسبة (23.2%)، و (17) مبحوث مراجع داخلي وبنسبة (8.9%)، و (11) مبحوث محاسب تكاليف وبنسبة (5.8%)، وعدد (14) مبحوث رئيس قسم وبنسبة (7.4%)، وعدد (73) مبحوث مدير مالي وبنسبة (38.4%)، وعدد (9) مبحوث وبنسبة (4.7%) مراجع خارجي، وعدد (22) مبحوث وبنسبة (11.6%) أخرى من العينة المبحوثة.

يتضح مما سبق أن معظم المبحوثين هم من المحاسبين، مما يؤكد صدق الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة.

## 5. سنوات الخبرة:

من خلال الجدول (5) يتبين أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي:

(26) مبحوث خبرتهم اقل من 5 سنوات وبنسبة (13.7%)، وعدد (24) مبحوث وبنسبة (12.6%) خبرتهم (من 6 إلى 10 سنة)، وعدد (56) مبحوث وبنسبة (29.5%) خبرتهم (من 11 إلى 15 سنة)، و (25) مبحوث وبنسبة (13.2%) خبرتهم (من 16 إلى 20 سنة)، وعدد (59) مبحوث وبنسبة (31.1%) خبرتهم فوق 21 سنة.

يتضح مما سبق أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم من تخصص محاسبة حيث بلغ عدد المبحوثين (53) مبحوث وبنسبة بلغت (27.9%) من العينة المبحوثة، مما يدل على التخصصية الأمر الذي يساعد على فهم أسئلة الاستبانة.

## 3. المؤهل المهني:

## الجدول رقم (3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:

النسبة المئوية	العدد	المهني
30%	57	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
7.4%	14	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
6.8%	13	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
4.2%	8	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
35.3%	67	لا يوجد مؤهل
16.3%	31	أخرى
100%	190	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية.

2017م.

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ الباحثان إن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني، (57) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وبنسبة (30%)، و (14) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين العربية وبنسبة (7.4%)، و (13) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية وبنسبة (6.8%)، ولا (8) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية وبنسبة (4.2%)، وعدد (67) مبحوث ليست لديهم مؤهلات مهنية وبنسبة (35.3%)، وعدد (31) مبحوث حاصلين على زمالة أخرى وبنسبة (16.3%).

يتضح مما سبق إن معظم المبحوثين هم من المحاسبين، مما يؤكد صدق الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة.

## الجدول رقم (5)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	26	13.7%
من 6 إلى 10 سنوات	24	12.6%
من 11 إلى 15 سنة	56	29.5%
من 16 إلى 20 سنة	25	13.2%
21 سنة فأكثر	59	31.1%
المجموع	190	100%

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

يتضح أن أغلبية المبحوثين خبرتهم تفوق 21 سنة حيث بلغت نسبتهم في العينة (31.1%) وبلغت من خبرتهم تتراوح بين (11-15) سنة حيث بلغت نسبتهم (29.5%) من العينة المبحوثة، مما يؤكد صدق النتائج التي يتم التوصل إليها بناء على الأسئلة المطروحة عليهم.

العرض والتحليل الإحصائي لعبارات الدراسة:

الفرضية الأولى: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي ودرجة تماثل المعلومات المحاسبية " وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع العبارات ويتم توضيحها كما في الجدول التالي.

## الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي والدلالة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى احتفاظ الإدارة بمعلومات مالية خاصة بها ولا تفصح عنها للآخرين	4.02	1.21	117.68	.000
2.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى المحافظة على الحياد عند إعداد القوائم والتقارير المالية	3.77	1.11	74.84	.000
3.	جودة التحاسب الضريبي يؤدي إلى زيادة إمكانية الاتصال بالمكلفين	4.55	0.60	85.40	.000
4.	جودة التحاسب الضريبي تلزم إدارة الشركات على إعداد تقارير تخدم المستخدم الوسط للمعلومات المحاسبية	4.46	0.72	148.15	.000
5.	جودة التحاسب الضريبي تحسن من كمية معلومات التقارير المالية.	4.47	0.75	160.02	.000
6.	جودة التحاسب الضريبي تحسن من نوعية معلومات التقارير المالية	4.31	0.83	202.79	.000
7.	جودة التحاسب الضريبي تزيد من إمكانية تحديث المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية	4.28	0.66	42.48	.000
8.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى تحقيق تطابق بين المعلومات المحاسبية المنشورة والواردة بالتقارير المالية	4.37	0.68	42.48	.000
9.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى التقليل من سوء التفسير والاستنتاج للمعلومات المقدمة.	4.42	0.59	67.37	.000
10.	جودة التحاسب الضريبي تسهم في إدراك المكلف بأهمية الضريبة وتشريعاتها.	4.49	0.74	165.96	.000

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2017م

42.48 -67.37 -165.96) وبدرجات حرية (2-4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000). وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي وموثوقية المعلومات المحاسبية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع العبارات ويتم توضيحها كما في الجدول التالي.

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي ينص على "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي ودرجة تماثل المعلومات المحاسبية." فان الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (3.77 – 4.55)، لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين تشير الى الموافقة والموافقة بشدة.

لاختبار صحة الفرضية الذي ينص على: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحاسب الضريبي ودرجة تماثل المعلومات المحاسبية." تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (-117.68 – 74.84 – 85.40 – 148.15 – 160.02 – 202.79 – 42.48)

الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كاي والدلالة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
1.	جودة التحاسب الضريبي تسهم في اكتشاف مدى صدق وتمثيل وحيادية المعلومة المحاسبية	4.52	0.84	201.54	.000
2.	جودة التحاسب الضريبي تزيد من إمكانية التحقق من موضوعية المعلومات المحاسبية	4.76	0.60	351.68	.000
3.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى معلومات محاسبية تتسم بالحيادية	4.49	0.70	179.60	.000
4.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى معرفة وإدراك الفاحص الضريبي بأهمية الحياد وقابلية المعلومة للفهم	4.55	0.76	207.26	.000
5.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى معلومات محاسبية ذات مستوى عالي من الموثوقية	4.33	0.91	120.70	.000
6.	جودة التحاسب الضريبي تعتمد على مدى قدرة المعلومات المحاسبية على التمثيل الصادق للحالة المالية للمكلف	4.52	0.63	173.03	.000
7.	جودة التحاسب الضريبي تؤدي إلى زيادة ثقة المعلومات المحاسبية ومن ثم خلوها من الأخطاء	4.40	0.87	143.43	.000
8.	لتحقيق تحاسب ضريبي جيد يتحقق الفاحص الضريبي من مصدر معلومات محاسبية مفصح عنها بكل وضوح ومن مصادر موثوقه.	4.26	0.69	147.73	.000
9.	جودة التحاسب الضريبي تساعد في زيادة الشفافية والوضوح في المعلومات المحاسبية	4.36	0.91	137.79	.000
10.	جودة التحاسب الضريبي تساعد في توفير معلومات محاسبية قابلة للتحقق	4.36	0.73	122.00	.000

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية. 2017م

عيسى أبو طميل ، المحاسبة الضريبية والتحاسب الضريبي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1979 م) .

ثانياً: الدوريات العلمية :

إبراهيم السيد عبيد، 2008م ، دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين العدد 70 .

الدراوي ، كمال الدين مصطفى، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني المجلد الواحد والثلاثون .

السيد ، صفا محمود، ، 2005 ، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث المعاصرة ، جامعة سوهاج ، العدد الأول ، المجلد التاسع عشر.

محمود رجب يسن ، 2013 م ، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها ، العدد الأول ، السنة الثالثة والثلاثون.

محمود رجب يسن غنيم ، 2013 م ، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها ، العدد الأول.

ناجي ، شويكار محمد ، 2015 ، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المشبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس .

هالة حمدي أحمد حسنين ، 2013 م ، قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، العدد الأول ، المجلد الرابع .

ياسر أحمد محمد ، 2006م ، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة طنطا ، مجلة التجارة قسم المحاسبة ، ،

يسن ، محمود رجب ، 2013، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها ، العدد الأول ، السنة الثالثة والثلاثون.

محمد عباس بدوي ، 2016 م ، نموذج مقترح للتحاسب الضريبي لتحفيز تمويل التنمية بنظام (B.O.T) ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، العدد الثاني ، الجزء الأول ، السنة العشرون .

حسن محمد كمال 1975 م ، المقومات الاقتصادية الأيدولوجية الفنية في النظام المحاسبي الضريبي ، مجلة المال والتجارة.

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية للبيانات الفرضية الثانية التي ينص على " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحاسب الضريبي وموثوقية المعلومات المحاسبية. " فان الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (4.26 – 4.76) ، لجمع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين تشير الي الموافقة والموافقة بشدة.

لاختبار صحة الفرضية الذي ينص على:" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التحاسب الضريبي وموثوقية المعلومات المحاسبية " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (201.54 – 351.68 – 179.60 – 207.26 – 120.70 – 173.03 – 143.43 - 147.73 - 137.79 - 122.00) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000). وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

النتائج :

1. ان جودة التحاسب الضريبي تأثر ايجاباً في الحد درجة تماثل المعلومات المحاسبية .
2. ان جودة التحاسب الضريبي تسهم في زيادة الافصاح والشفافية في محتوى القوائم المالية مما ينعكس ايجاباً في الحد درجة تماثل المعلومات المحاسبية .
3. ان جودة التحاسب الضريبي تدعم من تطبيق خصائص المعلومات المحاسبية بغرض الحد من درجة تماثل المعلومات المحاسبية .

التوصيات :

1. ضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر للعاملين بديوان الضرائب مع التركيز على الدورات التدريبية المتخصصة في مجال التحاسب الضريبي .
2. ضرورة تطوير آليات التحاسب الضريبي ودعم المحتوى المعلوماتي للنظام الضريبي .
3. زيادة مستوي الافصاح والشفافية من خلال ادخال برنامج الحكومة الالكترونية في ديوان الضرائب.

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب

مصطفى محمد علي ، حوكمة الشركات في التحاسب الضريبي ، (القاهرة : د ، ن ، د ، ت) .

عصام محمد الحاج ، التحاسب الضريبي في شركات المساهمة ، (القاهرة : د ، ن ، 2015م) .

عصام الدين محمد متولي ، دراسات في المحاسبة الضريبية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1983 م)

عبد الرحمن عادل خليل وآخرون ، 2017م ، أثر خصائص المراجعة الداخلية في تحقيق كفاءة التحاسب الضريبي ، (دراسة ميدانية على الشركات التجارية)،مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، العدد37 المجلد العاشر، ديسمبر.

عبد الرضا حسن سعود ، 2011م ، مدي تأثير اختيار طريقة قياس تكلفة الإنتاج على عملية التحاسب الضريبي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد 1 .

ثالثاً: المؤتمرات :

عبد المنعم السباقي ، 2005م ، الفحص الضريبي الممكن ومشكلات التطبيق ، المؤتمر الضريبي لإعادة بناء المنظومة الضريبية ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب.